جامعة محمد لمين دباغين -سطيف2

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مقياس قضايا السياسة العالمية المعاصرة---------- ماستر2 علاقات دولية

الأستاذة : د بركان إكرام email : paxikramika@hotmail.com

السنة الجامعية 2024 / 2023

يمنع منعا باتا نسخ أو استخدام هذه المحاضرة دون علم ومو افقة مسبقة من طرف استاذ المقياس وأي تجاوز يعتبر سرقة علمية يعرض صاحبه للمتابعة القانونية.

ملاحظة: نظرا للتفصيل في دروس مقياس قضايا السياسة العالمية يرجى من الطلبة فهم الدروس واستكشاف أهم الرو ابط التي تجمع بين القضية والأخرى، والاستغناء عن الحفظ الحرفي

درس حول قضايا البيئة والأمن البيئي

تحظى قضايا البيئة في العلاقات الدولية الراهنة باهتمام وكبير نظرا لأهمية و خطورة المشكلات البيئية منذ ستينات وسبعينات القرن الماضي. فمن جهة تعتبرالمشكلات والبيئية مشكلات مشتركة بين كل الدول مثل قضايا التلوث، والتصحر، واتساع طبقة وأوزون، والانقلاب الجوي ... الأمرالذي يستدعي من المجتمع الدولي ضرورة توحيد الجهود من اجل إيجاد الحلول اللازمة و الفعالة لها. من جهة ثانية تطرح العديد من القضايا البيئية تحديات قد تتحول إلى أزمات وإطار التفاعلات الدولية مثل مشكلات ندرة المياه والأنهار المشتركة ... ووالتي تتسبب في كثير من الأجيان نزاعات حدودية وتوترات بين الدول . فكيف تنامى الاهتمام بالبيئة في السياسة الدولية؟

- الخلفية التاريخية :

كان نمو الوعي البيئي في البلدان المتقدمة ضروريًا للنظر إلى المشكلات البيئية على أنها خطيرة بما يكفي لتبرير وصفها بأنها قضية أمنية .بدأ هذا في الستينيات ببعض الدراسات البارزة للمشاكل البيئية لمفكرين أمثال Rachel Carson التي لفتت انتباه العالم إلى مشكلة التدهور البيئي الناجم عن النشاط البشري، كما شهدت مرحلة السبعينيات استجابة نشطة لهذه المشكلة : بداية مؤتمرات القمة الدولية حول القضايا البيئية وما يرتبط بها من تزايد للاتفاقيات الدولية بشأن البيئة. حيث كان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية لعام 1972 القمة البيئية العالمية الأولى التي مهدت للفكرة المعاصرة للأمن البيئي، كما تم تأسيس منظمات غير حكومية مثل منظمة السلام الأخضر وأصدقاء الأرض، الصندوق العالمي للحياة البرية إضافة إلى إنشاء وكالات وطنية لحماية

البيئة ؛ هذا وتم التفاوض على العديد من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وقد بدأ العديد من علماء السلام والبيئة في هذه الفترة في تسليط الضوء على عجز مؤسسات الأمن القومي ، ولا سيما المؤسسة العسكرية ، عن إدارة المشكلات البيئية المشتركة التي تشكل تهديدات للاستقرار الدولي والرفاه الوطني.

وتأتي نقطة التحول مع إنشاء اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (WCED) برئاسة غرو هارلم برونتلاند Gro Harlem Brundtland من النرويج ، حيث قامت اللجنة WCED بإصدار تقريرها التاريخي بعنوان مستقبلنا المشترك ، والذي نشر مفهوم التنمية المستدامة ، وقدم معه مصطلح "الأمن البيئي"، وقد أدى هذا التقرير بدوره إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام 1992 ، الذي عقد مؤتمرات متتابعة في عامي 1997 و 2002 ، مما أدى إلى ظهور معاهدات بيئية متعددة الأطراف رئيسية بشأن تغير المناخ والتنوع البيولوجي.

منذ ذلك الوقت، نجحت الحركة البيئية في تزويد العالم بعدسة نظر جديدة تسعى من خلالها إلى تحديد متطلبات الأمن والتنمية في القرن المقبل. الهدف من ذلك التقرير كان تقديم نظرة عامة شاملة على الأبحاث الحديثة والمناقشات والأنشطة السياسية في مجال الأمن البيئي التي قد تهم المتخصصين في التنمية في الوقت الذي كان معظم الباحثين الذين يكتبون في مجال البيئة والنزاع والأمن خلال الحرب الباردة من تخصصات العلاقات الدولية والعلوم السياسية ، ويتعاملون بشكل أساسي مع قضايا أمن الدولة والأمن العسكري. وقد نمى تأثير حقل العلاقات الدولية على دراسة الأمن جزئيًا بسبب تراجع الجغرافيين عن دراسة السياسة العالمية بسبب الدور المتصور للنظريات الجيوسياسية في تبرير الحروب العالمية ، رغم أن تركيزهم بشكل عام على العلاقات المتبادلة بين التغيير البيئي والجوانب المختلفة لما يسمى بالأمن البشري (أي الأمن الغذائي ، والأمن الاقتصادي ، والأمن السياسي ، وأمن المجتمع ، وكلها تؤثر على الأفراد ومجموعات الناس) كان ضيقا ومقتصرا إلى حد كبير على مجموعة محدودة جدًا من الحالات التي تتناول النزاعات العنيفة بين الدول وداخلها وأمن الدولة.

فبحلول أوائل الثمانينيات ، بدأت العديد من المؤسسات والكتاب في معالجة القضايا الأمنية بما يتجاوز المخاوف العسكرية البحتة التي تؤثر على الدولة. قامت لجنة الأمم المتحدة المعنية بنزع السلاح وقضايا الأمن ، برئاسة أولاف بالم ، بالتمييز بين الأمن الجماعي والأمن المشترك على اعتبار أن الأول ينطوي على قضايا الأمن العسكري الأكثر تقليدية بين الدول ، في حين أن هذا الأخير يعكس مجموعة متنامية من التهديدات غير العسكرية، بما في ذلك التغيير الاقتصادي ، وندرة الموارد ، والنمو السكاني ، والتدهور البيئي.

تبع ذلك التفكير السياسي الجديد للرئيس الروسي ميخائيل جورباتشوف الذي روج لمفهوم الأمن الشامل باعتباره حجر الزاوية في السياسة الدولية ، وشمل الأمن الشامل تهديدات مختلفة ، بما في ذلك الحرب النووية والفقر والقضايا البيئية العالمية بعد أن أدى الانهيار النووي عام 1986 في تشيرنوبيل وما صاحب ذلك من تدمير للسكان البشريين والنظم البيئية المجاورة إلى وضع الاعتبارات الصحية بشكل مباشر ضمن إطار أمني للعديد من الأشخاص. في العام التالي ، اقترح الرئيس غورباتشوف الأمن البيئي كأولوية قصوى بحيث تكون بحكم الأمر الواقع بمثابة حافز لبناء الثقة الدولية.

اختتمت المرحلة الأولية من أبحاث البيئة والأمن في نفس وقت انتهاء الحرب الباردة تقريبًا. ولخصت مقالات بقلم (Jessica Matthews , 1989) و (Norman Myers , 1989) الكثير من الجدل حول توسيع مفاهيم الأمن. مثل تلك المساهمات عالجت قضيتين رئيسيتين. أولاً ، كانت هناك حاجة لإعادة تعريف الأمن ليشمل

مجموعة جديدة من التهديدات التي تشمل النمو السكاني ، وندرة الموارد ، والتدهور البيئي. ثانيًا ، كان هناك قبول بأن موضوع الأمن لم يعد مجرد الدولة ، بل تراوح بين مستويات أعلى وأدنى من مستوى الدولة. فقد ساوى Myers على سبيل المثال بين الأمن ورفاهية الإنسان: ليس فقط الحماية من الأذى ولكن الحصول على الماء والغذاء والمأوى والصحة والعمل وغير ذلك من المتطلبات الأساسية المستحقة لكل شخص على وجه الأرض. إن مجموع احتياجات هؤلاء المواطنين - السلامة العامة ونوعية الحياة - يجب أن تحتل مكانة بارزة في النظرة القومية للأمن .

المنطلقات النظرية للبيئة

المقاربة الخضراء أو التنظير الأخضر في العلاقات الدولية هو ذلك الاتجاه والتصور النظري الذي يركز على قضايا البيئة وتأثيراتها على التفاعلات الدولية .

ترتبط تحليلات المقاربة الخضراء في العلاقات الدولية بالمقاربة النقدية في إطار دراسة العلاقة بين هيمنة الطبيعة وهيمنة الإنسان التي طرحها الجيل الأول من منظري مدرسة فرانكفورت وقد حاول المنظرون في هذا المجال تحقيق شروط النظرية النقدية التي تكلم عنها كوكس من خلال التركيز على الأبعاد الاجتماعية في الظاهرة الدولية وارتباطها بالأوضاع البيئية عالميا هذا من جهة، ومن جهة ثانية يهتم المنظرون الخضر بمحاولة تصور واقع وبيئي أفضل في السياسة الدولية من خلال تحليل أسباب الأزمات والكوارث البيئية ومحاولة إيجاد الحلول اللازمة لها من جهة ثانية.

تعتبر المقاربة الخضراء نقلة نوعية هامة في مجال تحليل العلاقات الدولية، حيث حولت الاهتمام والكلاسيكي لميدان العلاقات الدولية والذي ارتبط كثيرا بقضايا الحرب والسلام نحو الاهتمام بقضايا البيئة كالتغير المناخي وطبقة الأوزون، ومشاكل البيئة كالتلوث والتصحر.. حيث يذهب طموح النظرية الخضراء إلى أبعد بكثير من الفهم الضيق للمسائل والبيئية.

نظرا ولأهمية وهذه المشكلات برزت العديد من الدراسات الأكاديمية في العلاقات الدولية التي تهتم بالقضايا الايكولوجية وقضايا التعاون البيئي الدولي. وذلك عبر مجموعة من المراحل:

- اهتم الجيل الأول من المنظرين الخضر بانتقاد اللاعقلانية البيئية للمؤسسات الاجتماعية والسياسية: السوق والدولة حيث أشاد المنظرون السياسيون بدور الديمقراطية الشعبية والمجتمعات المستدامة بيئيًا كبدائل.
- في حين اهتم الجيل الثاني من المنظرين الخضر بالمفاهيم ذات الطابع العالمي كالعدالة البيئية العالمية،الديمقراطيةالبيئية،والمواطنة البيئية والدول الخضراء ...كما طرح ومنظروها مجموعة من المفاهيم الجديدة للتحليل مثل: التنمية المستدامة، الأمن البيئي.....

II - البيئة وعلاقتها بمفاهيم أخرى:

بشكل عام، تشير **البيئة** إلى المكونات والأنظمة البيولوجية والفيزيائية والكيميائية اللازمة لاستمرار الحياة. ومع ذلك ، فإن جدول الأعمال هذا واسع حيث يضم قضايا متعددة ، مثل ندرة الموارد (تناقص إمدادات

المدخلات في النظم البشرية) والتلوث (تلوث المدخلات في النظم البشرية) ، والتي تحدث على مستويات متعددة (من العالمية إلى المحلية) وبطرق مختلفة وبدرجات مختلفة في أماكن حول العالم.

أصبحت المشاكل البيئية الآن قضايا سياسية بارزة نتيجة لزيادة حجم الاستهلاك والتلوث في المجتمعات الحديثة ذات الطاقة العالية ، مما تسبب في انخفاض كبير في الغطاء الحرجي الأولي ؛ خسائر التنوع البيولوجي؛ استنفاد الأرصدة السمكية ؛ تدهور الأراضي؛ تلوث المياه وندرتها ؛ تلوث الأشخاص والنباتات والحيوانات بالمواد الكيميائية والمواد المشعة ، وارتفاع مستوى سطح البحر ؛ التدهور الساحلي والبحري وتغير المناخ. ترتبط البيئة بمفهوم **النظام البيئي (Ecosystem)** المعبِر عن وحدة من المكونات الحية (نباتية وحيوانية) وغير الحية (مياه، تربة، تضاريس، مناخ..) وما تحتويه من عناصر تتفاعل مع بعضها البعض ومع الظروف البيئية في علاقات تأثرا وتأثيرا، وفي عالقة متوازنة مستمرة في أداء دورها في الحياة ، ويتكون النظام البيئي من ثالثة عناصر هي: عناصر الإنتاج (كالنباتات والأشجار)، عناصر الإستهلاك (كالحيوانات)، عناصر التحلل (كالبكتريا والفطريات)، تعيش هذه العناصر رغم اختلافها في نظام حركي متكامل كل عنصر من هذه العناصر يتأثر بالعناصر الأخرى، ويؤثر فيها وفق نظام متزن ديناميكي).

هذا وتشير المشكلات البيئية إلى العديد من المصطلحات والمفاهيم المتداخلة والمتمايزة في نفس الوقت ونجد منها مصطلح **تغير المناخ** الذي يشير إلى أي تغير في المناخ يستمر لفترة طويلة - عادة ، لعقود أو أكثر. في حين يشير **تقلب المناخ** إلى التقلبات في الظروف المناخية ضمن إطار زمني أصغر ، يمتد إلى شهر أو فصل أو سنة ، مثل تواتر أو شدة هطول الأمطار ، أو مثل أن تكون الأعاصير المدارية ودرجات الحرارة وما إلى ذلك استثنائية وجزءًا من التقلب الطبيعي للمناخ ، كما قد تشير الاختلافات المستمرة إلى تغير محتمل في المناخ.أما **التدهور البيئي** هو عملية يتم من خلالها المساس بالبيئة الطبيعية، يمكن أن تكون هذه عملية طبيعية تمامًا ، أو يمكن تسريعها أو حدوثها بسبب الأنشطة البشرية.

إضافة إلى ما سبق يوجد هناك علاقة بين **البيئة والهجرة** عبر انتشار مفاهيم عديدة منها **اللاجئون البيئيون** والذي يعني حسب المنظمة الدولية للهجرة بأنهم " أشخاص أو مجموعات من الأشخاص الذين يضطرون، في الغالب، لأسباب تتعلق بالتغيرات المفاجئة أو التدريجية في البيئة التي تؤثر سلبا على حياتهم أو ظروفهم المعيشية، إلى مغادرة منازلهم المعتادة، أو يقررون القيام بذلك، إما بشكل مؤقت أو دائم، والذين يتنقلون داخل(نزوح) أو خارج بلدهم (لجوء)".

في غياب تعريف قانوني أو مقبول دوليًا، تم تقديم مقترحات أخرى مختلفة لتصنيف تحركات الأشخاص بسبب العوامل البيئية. ويقترحون عادةً تعريفًا أضيق، يركز على نوع واحد من الحركة (مثل النزوح) أو نوع واحد من العوامل البيئية (مثل تأثيرات تغير المناخ) لتظهر مفاهيم أخرى كمهاجري المناخ التي تشير إلى "حركة شخص أو مجموعة من الأشخاص الذين يضطرون، في الغالب، لأسباب تتعلق بالتغير المفاجئ أو التدريجي في البيئة بسبب تغير المناخ، إلى مغادرة مكان إقامتهم المعتاد، أو يقررون القيام بذلك، سواء كان ذلك مؤقتًا أو دائمًا، داخل الدولة أو عبر الحدود الدولية". وبالتالي فإن الهجرة المناخية هي فئة فرعية من الهجرة البيئية. في حين أن هذا التعريف المستخدم لأغراض التحليل والدعوة وليس له أي قيمة قانونية محددة، إلا أنه يُستخدم في اتفاقيات كانكون الملزمة قانونًا بشأن التكيف مع تغير المناخ، والتي اعتمدتها الدول الأطراف (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ) في مؤتمر عام 2010. تحدد اتفاقيات كانكون ثلاثة صور من الحركة "الناجمة

عن تغير المناخ": النزوح، والهجرة، والانتقال المخطط له. وقد استخدم البنك الدولي هذا المصطلح أيضًا لتوقع التحركات المستقبلية بسبب الآثار السلبية لتغير المناخ.
أما مصطلح **"النقل المخطط له "** في سياق الكوارث أو التدهور البيئي، بما في ذلك بسبب آثار تغير المناخ، يشير إلى "عملية مخططة يتحرك فيها الأفراد أو مجموعات الأفراد أو تتم مساعدتهم على الابتعاد عن منازلهم أو أماكن إقامتهم المؤقتة،ويتم تثبيتهم في مكان جديد وتزويدهم بالظروف اللازمة لإعادة بناء حياتهم".يُستخدم المصطلح عمومًا لتحديد عمليات إعادة التوطين التي تتم داخل الحدود الوطنية تحت سلطة الدولة ويشير إلى عملية طويلة تستمر حتى "يتم دمج الأشخاص المنقولين في جميع جوانب الحياة في البيئة الجديدة ولم يعد لديهم احتياجات أو نقاط ضعف مستمدة من النقل المخطط له". في حين يشير مصطلح **"النزوح الناجم عن الكوارث "** إلى المواقف التي يضطر فيها الأشخاص إلى ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة نتيجة لكارثة أو لتجنب تأثير خطر طبيعي فوري ومتوقع. وينتج هذا النزوح عن حقيقة أن الأشخاص المتضررين معرضون لخطر طبيعي في موقف يكونون فيه ضعفاء للغاية ويفتقرون إلى القدرة على الصمود لتحمل آثار هذا الخطر". يستخدم هذا المصطلح بشكل أساسي لتحديد الحركات القسرية للأشخاص الناجمة عن الأحداث المفاجئة في البيئة. كما يرتبط مفهوم "النزوح الناجم عن الكوارث عبر الحدود" أحيانًا بهذا المصطلح، ولا سيما تحديد وجهة تحركات السكان إلى بلد آخر، وتستخدمه المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في النطاق المحدود للتحركات القسرية المفاجئة. ويستخدم هذا المصطلح أيضًا مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC) عند تقديم التقديرات السنوية لحالات النزوح الداخلي الجديدة في سياق الكوارث.

الأمن أيضًا مفهوم غامض، يمكن أن ينطبق على العديد من الأشياء المختلفة التي يتم تقييمها (كائنات مرجعية مثل الوظائف والصحة والدولة والأراضي) وتشير إلى العديد من أنواع المخاطر المختلفة (مثل البطالة والجوع وتغيير الحكومة ...). ومع ذلك ، فإن الخطاب الأقوى حول الأمن يتعلق بالأمن القومي والمخاطر التي تنبع من "الآخر" الذي يعيش خارج وداخل الدولة القومية المحدودة إقليمياً. كما أوضح الجغرافيون وعلماء العلاقات الدولية النقديون ، فإن خطاب الأمن القومي هو خطاب يصنع ويحافظ على أنواع معينة من الهوية من خلال بناء الاختلاف. وظيفتها الأساسية هي تأمين الدولة القومية من خلال تبرير المؤسسات التأديبية .

تقليديًا ، ركز الأمن القومي على حماية سلامة الأراضي والسيادة السياسية للدولة من العدوان العسكري للدول الأخرى .وقد اشتمل هذا بشكل عام على تشكيل تحالفات والاستثمار في الأصول العسكرية لردع الخصوم المحتملين واستخدام القوة بشكل فعال عند الحاجة .في السنوات الأخيرة ، كان هناك تركيز متزايد على توسيع المفهوم التقليدي للأمن ليشمل ما يسمى بالتهديدات غير التقليدية مثل ندرة الموارد ، وانتهاكات حقوق الإنسان ، وتفشي الأمراض المعدية ، والتدهور البيئي الناجم عن التلوث السام ، واستنفاد طبقة الأوزون ، والاحتباس الحراري العالمي ، وتلوث المياه ، وتدهور التربة و فقدان التنوع البيولوجي .هذه المناقشات ، حفزت بدورها البحث حول دراسة العلاقة بين البيئة والأمن. ظهرت المؤلفات الأكاديمية حول البيئة والأمن في السبعينيات .حتى قبل ذلك ، في الخمسينيات من القرن الماضي أين جرت مناقشات حول قضية التغيير البيئي والأمن لكن بدون استخدام صريح لمصطلح الأمن .

ومع ذلك ، فإن نهاية الحرب الباردة مقترنة بزيادة الاعتماد المتبادل بين المجتمعات والدول خلقت مساحة للتفكير بطرق جديدة حول الأمن وفتحت المجال للنظر في عدد لا يحصى من التفاعلات المحلية والوطنية

والعالمية التي تخلق الأمن وانعدام الأمن والطريقة التي يحدث بها أمن بعض الناس على حساب الآخرين. كان مفهوم الأمن البيئي قضية مركزية في هذه العملية لتعميق نطاق وتوسيع محتوى الأمن.

مفهوم الأمن البيئي:

إن اختلاف معاني كل من الأمن والبيئة ، وكيفية الترابط بينهما ، وحتى طريقة تعاطي المفكرين مع كليهما ، انعكس هو الآخر على مفهوم الأمن البيئي ، الذي بدى متعدد المعاني والدلالات ، وفي لمحة شاملة حديثة عن مجال الأمن البيئي يلاحظ اختلاف أسلوب الباحثين المختصين في مناقشتهم للبيئة ، ويظهر ذلك في أن :

- البيئة هي أكثر القضايا عبر الوطنية ، وأمنها هو بعد مهم للسلام والأمن القومي وحقوق الإنسان.
- خلال المائة عام القادمة ، سيتغير ثلث الغطاء الأرضي العالمي الحالي، ومن ثم سيواجه العالم خيارات صعبة بشكل متزايد فيما بين الاستهلاك أو خدمات النظام الإيكولوجي أو الاستعادة أو الحفظ أو التدهور .
- الأمن البيئي أمر أساسي للأمن القومي ، ويشمل الديناميكيات والترابط بين البشر والموارد الطبيعية.

بناءً على هذه الافتراضات ، هناك العديد من الأساليب المختلفة لتعريف الأمن البيئي ، معظمها ناشئ عن مناقشات السياسة الدولية، التي تم توثيقها في الجدول 1.

الجدول 1 تعدد مفاهيم الأمن البيئي

مشروع الألفية للأمم المتحدة AC/UNU Millennium Project	الأمن البيئي هو السلامة العامة النسبية من الأخطار البيئية التي تسببها العمليات الطبيعية أو البشرية بسبب الجهل أو الحوادث أو سوء الإدارة أو التصميم والتي تنشأ داخل أو عبر الحدود الوطنية
مشروع الألفية للأمم المتحدة AC/UNU Millennium Project	الأمن البيئي هو حالة ديناميكيات الإنسان والبيئة التي تشمل استعادة البيئة المتضررة من الأعمال العسكرية ، وتحسين ندرة الموارد ، والتدهور البيئي ، والتهديدات البيولوجية التي يمكن أن تؤدي إلى الاضطرابات الاجتماعية والصراع.
Barnett J (1997) 'Environmental Security: Now What?	الأمن البيئي هو التقليل الاستباقي للتهديدات البشرية للسلامة الوظيفية للمحيط الحيوي وبالتالي لمكونه البشري المترابط.(Barnett, Environmental Security: Now What?, 1997)
Environmental security, critical infrastructure and risk assessment: Definitions and current trends.	من خلال ضمان الأمن البيئي ، فإننا نعني الحماية من التدهور البيئي من أجل الحفاظ على الموارد البشرية والمادية والطبيعية أو حمايتها على مستويات تتراوح من العالمية إلى المحلية (Belluck, Hull, Benjamin, Alcorn, & Linkov, 2008, pp. 3-16) .
مشروع الألفية للأمم المتحدة AC/UNU Millennium Project	يشير مصطلح الأمن البيئي إلى مجموعة من الاهتمامات التي يمكن تنظيمها في ثلاث فئات عامة: 1. مخاوف بشأن التأثير السلبي للأنشطة البشرية على البيئة. 2 . مخاوف بشأن الآثار المباشرة وغير المباشرة لمختلف أشكال التغير البيئي (خاصة الندرة والتدهور) التي قد تكون طبيعية أو من صنع الإنسان على الأمن الوطني والإقليمي. 3. مخاوف بشأن انعدام الأمن الذي يعاني منه الأفراد والجماعات (من المجتمعات الصغيرة إلى البشرية) بسبب التغيرات البيئية مثل ندرة المياه وتلوث الهواء والاحتباس الحراري وما إلى ذلك. من خلال الجمع بين هذه ، قد نستنتج أن حالة الأمن البيئي هي الحالة التي تتفاعل فيها النظم الاجتماعية مع النظم البيئية بطرق مستدامة ، ويتمتع جميع الأفراد بوصول عادل ومعقول إلى السلع البيئية ، وتوجد آليات لمعالجة الأزمات والصراعات البيئية.
'Environmental security of Russia'	الأمن البيئي هو حماية البيئة الطبيعية والمصالح الحيوية للمواطنين والمجتمع والدولة من التأثيرات الداخلية والخارجية والعمليات والاتجاهات السلبية في التنمية التي تهدد صحة الإنسان والتنوع البيولوجي والأداء المستدام للنظم الإيكولوجية وبقاء الجنس البشري. الأمن البيئي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي لروسيا.(The SecurityCouncil of the Russian Federation, 1996, p. 55)
US Department of Defense	يتكون الأمن البيئي من الاستعادة والامتثال والحفظ ومنع التلوث وتكنولوجيا الأمن البيئي والأنشطة

(1996)	الدولية.
'On Principles of Environmental Security in the Commonwealth States', Dec. 4 1997	الأمن البيئي هو حالة حماية المصالح الحيوية للفرد والمجتمع والبيئة الطبيعية من التهديدات الناتجة عن التأثيرات البشرية والطبيعية على البيئة.
NATO Science Programme 1997	المشاكل العلمية المتعلقة بالأمن البيئي بما في ذلك استصلاح المواقع العسكرية الملوثة والمشاكل البيئية الإقليمية والكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان ؛ تحظى تقنيات التنظيف المعقولة التكلفة بأهمية خاصة.
The U.S. Environmental Protection Agency	الأمن البيئي بأنه عملية تولد التعاون بين الدول والمناطق لحل المشكلات البيئية وتعزيز أهداف الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والسلام.(Francis, Galgano, & Edward, 2021)
US Department of State	يشير الأمن البيئي إلى مجموعة من القضايا الأمنية التي تكثفها العوامل البيئية مثل التنافس على الموارد ، والكوارث الطبيعية ، وتغير المناخ ، وغيرها من الظروف البيئية المعاكسة. (Francis, Galgano, & Edward, 2021)

انطلاقا من التعريفات السابقة يمكن **وصف الأمن البيئي** على أنه مجموعة من القضايا التي تتضمن الدور الذي يمكن أن تلعبه البيئة والموارد الطبيعية في السلام والأمن ، بما في ذلك الأسباب البيئية ودوافع الصراع ، والآثار البيئية للصراع ، والتعافي البيئي ، وبناء السلام بعد الصراع. لا يقتصر نطاق الأمن وانعدام الأمن بأي حال من الأحوال على الصراع العنيف أو غيابه ، بل يشمل جذور سبل العيش المستدامة والصحة والرفاه.

تصنيفات و أبعاد الأمن البيئي

- **تصنيفات الأمن البيئي:**

مما سبق ، يمكن تصنيف تعدد معاني الأمن البيئي إلى ستة تفسيرات رئيسية:

أولاً : يمكن النظر إلى الأمن البيئي على أنه يتعلق بتأثير الأنشطة البشرية على البيئة.
ثانيًا : يمكن النظر إلى الأمن البيئي على أنه يتعلق بتأثيرات المجمع الصناعي العسكري ، بما في ذلك الحرب ، على البيئة.
ثالثًا : يمكن النظر إلى التغيير البيئي على أنه مشكلة أمنية مشتركة بين جميع الدول ، وبالتالي تتطلب عملًا جماعيًا.
رابعًا : يمكن اعتبار التغيير البيئي تهديدًا للأمن القومي.
خامساً : تم تحديد التغير البيئي على أنه سبب محتمل للصراع العنيف.
سادساً : يمكن النظر إلى التغيير البيئي على أنه خطر على الأمن البشري.

- **أبعاد الأمن البيئي:** هناك أربعة أبعاد للأمن البيئي ذات أهمية خاصة لمرفق البيئة العالمية :

أولاً ، تدعم سلع وخدمات النظم الإيكولوجية بشكل أساسي رفاه الإنسان وأمنه : يعتمد البشر على النظم البيئية للأرض والخدمات التي يقدمونها، وغالبًا ما يتسبب تدهور هذه الخدمات في إلحاق ضرر كبير برفاهية الإنسان والذي يتضمن صراحة الأمن البشري.

ثانيًا ، يؤثر الصراع ، بغض النظر عن مصدره ، على جدوى أو استدامة الاستثمارات في حماية البيئة ونتائجها: فغالبًا ما يؤدي الصراع العنيف إلى ضرر بيئي مباشر وغير مباشر ، مع المخاطر المرتبطة بصحة الإنسان وسبل العيش وخدمات النظام الإيكولوجي.

ثالثًا ، يؤدي تدهور النظام البيئي أو التنافس على الموارد أو التوزيع غير العادل للمنافع إلى زيادة قابلية التأثر ومخاطر الصراع : يعد التدهور البيئي سببًا لانعدام الأمن البشري ويمكن أن يؤدي إلى تفاقم مصادر الانقسام الاجتماعي الأخرى على أساس العرق أو الطبقة أو الدين أو الوضع الاقتصادي. على الرغم من أنه نادرًا ما يكون السبب البسيط أو الوحيد للنزاع وانعدام الأمن ، إلا أن التغير البيئي (بما في ذلك تغير المناخ) يتسم بشكل متزايد بأنه "يضاعف المخاطر". حتى في حالة عدم حدوث صراع عنيف ، غالبًا ما تعمل الاتجاهات البيئية طويلة المدى كضغوط على سبل العيش الريفية وتزيد من تعرض المجتمعات المعتمدة على الموارد الطبيعية للصدمات الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئية.

رابعًا ، يمكن للتعاون البيئي أن يزيد القدرة على إدارة النزاعات والوقاية والتعافي: فإدارة الموارد الطبيعية المشتركة على نحو مستدام ومنصف يمكن أن تحفز على مزيد من التعاون ، ويمكن أن تساعد أيضًا في بناء المؤسسات التي تخفف من الآثار المدمرة للنزاع وتقلل منها ، أو تساعد في المصالحة وإعادة البناء بعد الصراع.

تتناول حافظة التنوع البيولوجي التهديدات المباشرة للأمن الغذائي والرفاهية ، غالبًا في البيئات الحساسة: هناك تداخل كبير بين النقاط الساخنة للتنوع البيولوجي ومناطق الصراع المدن، إذ يعيش ما يقرب من 3 مليارات شخص في مناطق بها بؤر ساخنة لتدهور الأراضي ، مع ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة على الأمن الغذائي والمائي ، والتي تفاقمت بسبب تغير المناخ. ينظر الأمن البيئي إلى العمليات البيئية والموارد الطبيعية كمصادر أو محفزات للصراع وعوائق أو حدود لرفاهية الإنسان ، وعلى العكس من ذلك كوسيلة للتخفيف من انعدام الأمن أو حله . يُفهم الأمن البيئي على أنه أساس للأمن البشري على نطاق أوسع ، وهو ضروري لسبل العيش المستدامة ، والصحة ، والرفاهية بين الأسر والمجتمعات.

<table>
<tr><td>أبعاد الأمن

مستوى التفاعل</td><td>عسكري</td><td>سياسي</td><td>اقتصادي</td><td>بيئي ↓</td><td>اجتماعي</td></tr>
<tr><td>الإنسان (الفرد)</td><td></td><td></td><td colspan="3">التهديدات الطاقوية والغذائية والصحة و المعيشية،
وقد تشكل التحديات والمخاطر معضلة البقاء
في المناطق شديدة الضعف</td></tr>
<tr><td>مجتمعي</td><td colspan="2"></td><td colspan="3">↑↓</td></tr>
<tr><td>وطني</td><td colspan="2">"المعضلة الأمنية للدول
المتنافسة"
(مفهوم الأمن القومي)</td><td colspan="3">"تأمين الطاقة والغذاء والصحة والمعيشة وغيرها"
(مفهوم الأمن الإنساني) الذي
يجمع كافة مستويات التحليل والتفاعل</td></tr>
<tr><td>اقليمي/دولي</td><td></td><td></td><td colspan="3">↑↓</td></tr>
<tr><td>كوكبي ←</td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr>
</table>

الشكل المستويات الرأسية والأبعاد الأفقية للأمن في الشمال والجنوب (براوخ 2003)

الصلة بين البيئة والأمن

يُعرَّف الأمن البيئي عادةً على أنه مجموعة من القضايا الأمنية المكثَفَة بالعوامل البيئية: فهو يعني ضمناً أن الإجهاد البيئي لديه القدرة على إثارة نزاع عنيف بين الفئات السكانية الضعيفة. هذا ما يسمى بالصلة بين البيئة والصراع التي يركز العديد من علماء الجيولوجيا العسكريين أبحاثهم عليها. ورغم ذلك يمكن أن يكون تعريف الأمن البيئي واسعًا جدًا كما سبق الاشارة اليه، فبسبب طبيعته متعددة التخصصات وتنوع الخلفيات والدوافع التي يطرحها العلماء وصانعو السياسات والمحللون الأمنيون في النقاش ، لا يزال هناك خلاف مستمر حول ما يشكل بالضبط البيئة و الأمن.

لقد امتدت مناقشة الروابط الجدلية بين البيئة والأمن إلى ما هو أبعد من النقاش الأكاديمي، حيث ربط وزير خارجية الولايات المتحدة السابق Warren Christopher بشكل صريح المصطلحين ، مشيرا إلى أن "**... قضايا الموارد الطبيعية غالبًا ما تكون حاسمة لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي ...**" وكان وزير الدفاع النرويجي السابقJohan Holst أكثر وضوحًا عندما أشار إلى أنه "**يمكن النظر إلى التدهور البيئي على أنه عامل مساهم في النزاع المسلح بمعنى تفاقم النزاعات أو إضافة أبعاد جديدة**" .

رغم ذلك ،هناك الكثير من الجدل حول فعالية ربط البيئة بالصراع العنيف كعامل مسبب ، حيث يجادل المشككون في العلاقة بين البيئة والصراع بأن الصراعات تنتج حصريًا من العوامل السياسية والعسكرية ونادرًا ما تنجم عن الظروف البيئية .ومع ذلك ، تشير الدلائل المستمدة من الصراعات الأخيرة مثل تلك في سوريا ودارفور ، إلى أن البيئة تلعب دورًا في إثارة الصراع ، لكن في ظل ظروف معينة .وبالتالي فمن الواضح أن هناك دائمًا عدم يقين عند تقييم العوامل المسببة لعدم الاستقرار السياسي الحاد والصراع العنيف ، رغم أن الدلائل المستمدة من الصراعات الأخيرة تشير إلى أن الآثار الضارة للبيئة من المرجح أن تزيد من احتمالية نشوب النزاعات ، خاصة وأن مظاهر تغير المناخ تعطل سبل عيش الفئات السكانية الضعيفة.

سواء كانت المناقشات بين الأكاديميين أو في دوائر السياسة العامة ليس هناك شك في وجود قدر كبير من الالتباس حول كيفية ارتباط البيئة والأمن. في الواقع ، يتجنب العديد من الباحثين استخدام مصطلح الأمن تمامًا ، ويفضلون التركيز على التغيير البيئي والتكيف الاجتماعي و / أو الصراع المسلح. ومن هنا جاء التركيز على **مصطلح الصراع البيئي** الذي عرّفه الكثيرون على أنه "**ناتج عن التدهور الناجم عن النشاط البشري أو سوء الإدارة ، وليس الطبيعة المحدودة للموارد المستغلة**"، والجدير بالذكر أن هذا التعريف سيشمل الموارد المتجددة مثل الأراضي الزراعية والغابات والمياه ومخزونات الصيد - وكلها تعتمد على الاستخدام المستدام لضمان استمرارها .بالمقابل تم إهمال الدور التشغيلي للعوامل البيئية كسبب للصراع نسبيًا ، مع تركيز الكثير من الأكاديميين على البيئة كمورد اقتصادي .

ثبت أن تقييم طبيعة الروابط بين البيئة والأمن صعب حيث يشكل تعقيد التفاعلات المتعددة والتغذية المرتدة عقبات تجريبية ومنهجية هائلة .كما أن الطبيعة الغامضة والمتنازع عليها لمصطلح الأمن تعقد البحث والسياسة في مجال البيئة والأمن (Dokken & Graeger 1995 ؛ Lipschutz 1995 ، Deudney & Matthew

1999) كما ذكرنا سابقًا ، فإن المعاني المرتبطة بمصطلح الأمن تتراوح من التعريف الضيق القائم على سلامة الدولة من النزاع المسلح ، إلى مفهوم أوسع بكثير للأمن باعتباره مرادفًا لرفاهية الإنسان .في التسعينيات حاول عدد من الباحثين الالتفاف على هذه المناقشة بتجاهل مصطلح الأمن والتركيز بشكل خاص على دور التغير البيئي واستنفاد الموارد كأسباب محتملة للصراع العنيف حسب كل من Libiszewsk و Homer-Dixon .

يمكن أن يشكل مثل هذا الصراع ، بدوره ، تهديدًا خطيرًا لأمن الأفراد والمناطق والدول القومية .في ذات السياق، وصف ليفي (1995 أ) المناقشات العامة حول طبيعة الأمن ودور التدهور البيئي كمساهم في انعدام الأمن والصراع على أنها **الموجة الأولى** من أبحاث البيئة والصراع ، في حين أنه وصف البحث التجريبي الذي حاول إثبات وجود صلة بين البيئة والصراع بأنه **الموجة الثانية** من دراسات البيئة والصراع .إن حالة البيئة وأبحاث الصراع التي حددت الموجة الثانية لا تعني أنها كاملة أو نهائية أو بدون انتقادات ، ومع ذلك فإن ما ظهر من البحث كان عبارة عن مجموعة من الادعاءات السببية التي توفر أساسًا لمناقشة الدور المحتمل للضغوط البيئية والديموغرافية كمساهمين في الصراع .تسمح هذه المطالبات أيضًا بمزيد من المناقشة حول صياغة السياسة الاستباقية التي تتضمن الروابط بين البيئة والصراع ، وتوفر أساسًا لمتابعة المزيد من التحقيق في الروابط المعقدة والتي لا تزال غير مفهومة جيدًا.فالعمل في برنامج دراسات السلام والنزاعات بجامعة تورنتو (Homer-Dixon، 1991؛ 1994؛ Homer-Dixon et al، 1993) ومشروع البيئة والنزاعات (ENCOP) في زيورخ وبرن (على سبيل المثال ، Libiszewski، 1992 ؛ Spillman and Bächler، 1995) ، والمعهد الدولي لبحوث السلام ، أوسلو (على سبيل المثال ، Molvær، 1991 ؛ Gleditsch، 1992 ؛ Lodgaard & Hjort af Ornäs 1992 ؛ Græger & Smith ، 1994 ؛ Dokken & Græger، 1995 ؛ Hauge & Ellingsen، 1996) ، ساهموا جميعهم في هذا الجهد ، حيث كانت هذه الدراسات التجريبية حاسمة ، ليس فقط من حيث تعزيز المناقشة العلمية للروابط بين التغيير البيئي والصراع العنيف ، ولكن أيضًا في الإعلان عن الدور المحتمل الذي قد يلعبه التدهور البيئي كمساهم في الصراع العنيف. (Halle, Mark, Dabelko, & Geoffrey, 1999, p. 18)

يظهر أن **الموجة الثانية** من أدبيات البيئة النامية والصراع تنجح الآن **بخلق موجة ثالثة** أكثر تنوعًا من الأبحاث التي تحاول البناء على الجهود السابقة (Kahl, 1997; Lipschutz, 1997; Lonergan, 1996; Esty et. al,1995; Gleditsch, 1997). أحد أحدث الإتجاهات في أبحاث البيئة والصراع هو تضافر الجهود لتطبيق التحليل الكمي بالإضافة إلى النهج المنهجي النوعي الراسخ .

أهمية القضايا البيئية في العلاقات الدولية

لقد أظهرت هذه الأدبيات أهمية القضايا البيئية في السياسة الدولية، فالمشكلات البيئية متداخلة ومتكاملة وكل منها يؤثر ويتأثر بالأخرى بشكل أو بآخر ، ويفرض هذا التداخل بأن يُنظر إلى هذه المشكلات بنظرة تكاملية وليس بشكل قضايا منفصلة حتى لا تعالج مشكلة ما على حساب المشكلات الأخرى ، فلا شك بأن تكاملية المشكلات يعطيها صفة العالمية، فما يؤثر في بيئة ما يؤثر في غيرها من البيئات، فالتدهور البيئي في طبقة الأوزون، والمناخ، والتلوث في الهواء والمياه وتزايد الانبعاثات الكربونية وما تحمله كل هذه القضايا من مخاطر تأثر بها ولا شك العالم كله سواء كانت دول غنية أو فقيرة، صغيرة أو كبيرة، كذلك تلعب القضايا البيئية دور في تعزيز التوترات والصراعات فيما بين الدول وفي نفس الوقت تتطلب التعاون والتنسيق بينها، ففي القرن الحادي

والعشرين تظهر البيئة كقضية رئيسية في العلاقات الدولية، وأن الطريقة التي يدير بها المجتمع الدولي البيئة ستؤثر بلا شك في مستقبل البشرية وكوكب الأرض . يمكن القول حسب الكثير أن المسائل العالمية المتعلقة بحماية البيئة والموارد الطبيعية أصبحت من الأهمية بحيث لم يعد من المقبول أن تناقش العلاقات الدولية الاقتصادية والسياسية والأمنية بدون أن تكون لمسائل البيئة مكان الصدارة، بل يمكن القول إن التحديات التي تفرضها هذه المسائل ستكون في المرحلة المقبلة هي العوامل المحددة لكيفية تطور العلاقات الدولية في مختلف المجالات.

وعليه أصبحت لموضوعات البيئة وقضاياها، أهمية متزايدة في العلاقات الدولية ويتضح ذلك جليا من خلال إدراج القضايا البيئة في جداول الأعمال العالمية وعلي أعلى المستويات (مستوى القمة)، واهتمام الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية بالمشكلات البيئية وآثارها من خلال المؤتمرات والاتفاقيات، وزيادة عدد المنظمات غير الحكومية المهتمة بالشأن البيئي، والسعي بإيجاد حلول لها التي لا تكمن في عمل فرد أو طرف أو دولة واحدة أو منظمة واحدة، بل تكمن في وضع خارطة طريق واستراتيجيات شاملة يساهم فيها الجميع، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو العالمي،